

منتدى إرتريا 2022

الحاجة إلى رؤية مشتركة من أجل انتقال سلس

السفير عندبرهان ولدي قرقيس

الخطاب الرئيسي

أعزائي المشاركين في منتدى إرتريا 2022،

تحية حارة وأهلا بكم.

نشكركم على تكبدكم المشاق وقدمكم من جميع أنحاء أوروبا وكندا والولايات المتحدة للمشاركة في هذا المنتدى الهام والآني. نجتمع اليوم هنا تحت شعار "الحاجة إلى رؤية لتأمين انتقال سلس" لمناقشة الوضع في بلدنا الحبيب والبحث عن أرضية مشتركة للعمل المشترك بهدف المساعدة في بلورة التغيير والتحول الديمقراطي الذي يضمن لشعبنا الحرية والعدالة والازدهار.

تحتل بلادنا إرتريا موقعاً استراتيجياً هاماً للغاية، حيث انها تقع على الحافة الشمالية الشرقية للقرن الأفريقي وعلى مفترق الطرق الذي يربط إفريقيا بالشرق الأوسط. كما أن موقع إرتريا عند نقطة التقاء البحر الأحمر بالمحيط الهندي ومجاورتها لشبه الجزيرة العربية والخليج العربي الغني بالنفط ولمضيق باب المندب الذي يمر عبره الكثير من ذلك النفط يضيفي عليها أهمية استراتيجية كبرى.

إن التقلبات التي يشهدها عصرنا بشكل عام ومنظقتنا بشكل خاص يزيدان من هذه الأهمية الاستراتيجية ويجذبان اهتمام القوى الكبرى، مما حوّل المنطقة إلى ساحة للتنافس الجيوستراتيجي والجيوسياسي والحيواقتصادي الشرس على إقامة القواعد العسكرية والبحرية والسيطرة على الموارد الطبيعية والأسواق وفرص الاستثمار. كما ان إعادة التنظيم الجديدة للقوى العالمية التي يمر بها العالم اليوم ومسار تطورها الذي يبنى عن بروز نظام عالمي جديد يشكل تحدياً للعالم الأحادي القطب ولهيمنة الولايات المتحدة في القرن الأفريقي التي ظلت سائدة حتى الآن. وهناك احتمال ان يصبح التنافس الصيني الأمريكي المتزايد عاملاً جديداً لعدم الاستقرار الإقليمي.

فالصين قد ظلت تعمل على توطيد وتوسيع وجودها في المنطقة من خلال مبادرة الحزام والطريق وتقديم القروض السخية وتطوير البنى التحتية وتشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية المباشرة. ومن جانبها بدأت روسيا في إعادة توطيد وجودها الدبلوماسي والعسكري وترسيخ نفسها كلاعب رئيسي في المنطقة من خلال التضامن السياسي والتعاون الأمني ومضاعفة نشاطها التجاري والاستثماري. اما أوروبا فقد سعت لإعادة تعزيز مكانتها كجهة فاعلة عالمية بإطلاق الاتحاد الأوروبي مبادرة البوابة العالمية (GG) لدعم وتطوير مشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء العالم من خلال اقامة مشاريع الاتصال في القطاع الرقمي وقطاعات المناخ والطاقة والنقل والصحة والتعليم والبحث.

وفي غمرة كل ذلك، لا تزال إرتريا تعاني من التخلف والفقر المدقع ومن تداعيات التغير المناخي. ولا يزال يتواصل قمع نظام الحكم الاستبدادي المعروف بنهجه القمعي الوحشي وبالفساد المستشري وبتعمده خلق تفاوتات اجتماعية واقتصادية شاسعة بين القلة التي تملك الكثير وبين غالبية الفقراء المعدمين. من الناحية الأخرى يتسبب التغير المناخي الحاد في دمار البيئة وفي خراب نمط سبل عيش الناس وفي تدهور الوضع المعيشي لسكان المناطق الريفية - الذين يعتمدون على نمط رعي وزراعة الكفاف - من سيء الى اسوأ. وفي المجمل تؤدي التأثيرات المشتركة لهذه الكوارث التي هي من صنع الإنسان الى خلق حالة إفقار جماعي وإضعاف لشبكات الأمان الاجتماعي التقليدية والى تخريب النسيج الاجتماعي.

بعد تحرير البلاد كان لدى الشعب الإرتري آمال وتوقعات كبيرة بأن الاستقلال سيقود إلى حياة أفضل تسودها اجواء الحرية والعدالة والديمقراطية والازدهار. لكن وفي مفارقة تاريخية ساخرة، نتج عن انتصار الكفاح المسلح كل هو ما ضد ذلك في وقت السلم. ونتيجة لذلك فإن إرتريا اليوم تترزح تحت شظايا التوقعات والوعود والآمال المحطمة.

حركة التحرر الارترية التي كانت توصف في وقت من الأوقات بانها حركة تقدمية تحولت بعد الاستقلال الى نظام استبدادي فردي خان كل الأهداف الرئيسية للنضال الارترى وحوّل البلاد الى دولة بوليسية امنية. انه نظام ينتهك كل الحريات وحقوق

الانسان الأساسية دون خوف من التعرض للحساب والعقاب. ولهذا يعاني المواطنون في ظل هذا النظام القمعي من حالة من الحرمان والبؤس الدائم وانعدام الأمن وذلك نتيجة لصعوبة امكانية الحصول على الضروريات الحياتية الأساسية وبسبب حالة الإرهاب الناجمة عن القمع الوحشي المتواصل. كما ان الشباب الإرترري الذي حرم من النشأة الأسرية الطبيعية ومن النظام التعليمي المألوف وحرم من الأمل والتطلع الى مستقبل أفضل أصبح يغادر البلاد في موجات فرار متتالية هرباً من اساليب القمع الرهيبة ومن ويلات الخدمة الوطنية غير المحددة زمنياً. وعليه يمكن القول إن هروب هذا الرأس المال البشري هو استنزاف للأدمغة الإرتررية التي كان يمكن الاستفادة من إمكاناتها الإنتاجية الخلاقة وتقويض لأفاق تنمية البلاد.

كان امام إرتريا المستقلة فرصة عظيمة لتحقيق التنمية لو انها كانت قد استفادت من موقعها الاستراتيجي الهام ومواردها الطبيعية الكافية وطبيعة شعبها المثابرة والدؤوبة، لكن سياسات النظام الطائشة والممارسات الحاكمة أدت إلى المزيد من التدهور لحالة الترددي الاقتصادي والعزلة السياسية والتهميش الدبلوماسي القائم. فإلخيارات السياسية الخاطئة للنظام والفرص الكثيرة التي اهدرها تسببت في فقدان إرتريا لقدرتها على النمو الذي يمكنها من ان تصبح نموذجاً لدولة ديمقراطية ومركزاً إقليمياً حيويًا للصناعة والتجارة والخدمات.

المشكلة الأساسية في إرتريا هي غياب سيادة القانون وهيمنة حكم الفرد. وقد كان من المنتظر أن يؤدي تطبيق دستور إرتريا في عام 1997م إلى تبني نهج ديمقراطي جديد والى الشروع في ممارسة سلطة الدولة على أساس سيادة القانون، لكن القرار المتعمد بإلغاء الدستور جانباً قد أفسد الجهود المبذولة لإنشاء دولة دستورية ونظام حكم ديمقراطي يرتكز ان على سيادة القانون.

فالدستور – لو كان قد طبق – كان سيحدد هيكل وصلاحيات ووظائف السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما إنه سيكفل ويؤكد الحريات والحقوق الأساسية ويحدد واجبات المواطنة ويلزم الدولة بصونها. ومهما كانت هناك بعض العيوب التي تعترري الدستور، إلا انه قد صمم ليكون الأساس القانوني للدولة الإرتررية ومرتكز سيادة الشعب والمصدر لكل سلطة شرعية. وهذا الدستور يربط بالمجلس الوطني (السلطة التشريعية العليا) صلاحيات إصدار المراسيم والتشريعات المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية وبمسؤولية التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

تعتبر إرتريا في هذا الوقت الدولة الوحيدة في إفريقيا التي ليس لديها حتى أي دستور أو برلمان اسمي. كما انه ليس هناك أي عقد اجتماعي يربط بين الشعب والدولة. كما ان تجميد المجلس الوطني وإضعاف القضاء واستيلاء المحكمة الخاصة على صلاحيات المحكمة العليا أدى الى اختزال الدولة في شخص واحد. وقد أعاق حكم الفرد المطلق جميع مسارات التطور السياسية والاقتصادية والاجتماعية وادى الى تقويض الجهود المبذولة لتحقيق تطلعات الشعب الإرترري المشروعة في الحرية والعدالة والازدهار.

وبممارسته لسلطة مطلقة دون أي قيود دستورية أو مؤسسية يستخدم الرئيس اجهزة الدولة كأداة قمع لفرض سيطرته على جميع مناحي الحياة في البلاد. فهو يعرقل أي محاولة لبناء هيكل دولة حيوية ومؤسسات فاعلة ليؤمن لنفسه حرية فرض حكمه التعسفي. وفي إطار نهجه المتعمد في إساءة استخدام السلطة يقوم الرئيس بانتهاك حقوق وحريات وكرامة المواطنين على نحو يستحيل تصحيحه. كما ان مؤسسات الدولة الفاسدة عاجزة عن توفير السلع والخدمات العامة. ورغم كل ذلك، فهذا الرئيس هو واحد من الطغاة القلائل جداً في العالم الذين حرموا البلاد من الحصول على لقاح كوفيد 19 في عز انتشار هذا الوباء المميت.

إن تطبيق الدستور الذي يمكن تعديله في الوقت المناسب من قبل هيئة تمثيلية وطنية شرعية، من شأنه ان ينهي سيادة حكم الفرد ويرسي حكم القانون. كما من شأنه ايضاً أن يكفل للشعب الإرترري، بكل تنوعه، حريات وحقوق وفرص متساوية في كل جانب من جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لكل ذلك أصبحت الآن الحاجة ملحة وعاجلة للغاية للسعي إلى تطبيق حكم القانون وإقامة حكم ديمقراطي وإحداث التحول السياسي والاقتصادي المنشود.

هناك حاجة إلى مسعى جاد لتوظيف السخط الشعبي العارم المتزايد ضد النظام الجائر في توحيد الصفوف من اجل خوض النضال المشترك وإعطاء دفعة قوية لقوى المقاومة الديمقراطية كي تتمكن من تعجيل الانتقال السلمي إلى الحكم الدستوري الديمقراطي. ومثل هذا الانخراط في حوار شامل، البعيد عن النزعة الاقصائية، يساعدنا في بناء الثقة المتبادلة وتحقيق وحدة الهدف الذي يرتكز على فهم مشترك لماضيها وحاضرنا وعلى رؤية مشتركة لمستقبلنا.

لهذا، على معارضة الشتات ان تعي جيداً أن إرتريا تواجه تهديدات وجودية خطيرة من جبهتين، الأولى تتمثل في سياسات وممارسات النظام الجائر التي تتعمد دفع الاقتصاد الوطني إلى الانهيار وتعمل لمفاجمة بؤس المواطنين ليصل الى قاع الفقر ولمضاعفة موجات تشريد الشباب. ويتطلب أيضا في هذا السياق ادراك ان قيام هذا الطاغية الحاقد بتفريغ إرتريا من شعبها وخاصة من فئة الشباب يعرض مستقبل البلاد للخطر.

ثانيًا، إن الطموحات التوسعية الإقليمية لجارنا الجنوبي واطماعه في بلادنا أو أجزاء منها، سواء كان ذلك تحت مسميات مخطط إقامة إثيوبيا الكبرى أو تجراي الكبرى، تجعل من مسألة تأمين إرتريا لقدرة ردع مستدامة ضرورة وجودية. ففي سعي هؤلاء الجيران لجعل هذه الطموحات التوسعية الجشعة حقيقة واقعة، قامت الثورة الشعبية لتحرير تجراي أو الوياني، على وجه الخصوص، باستهداف ومهاجمة اعظم رصيد لإرتريا. حيث شمل هجومها المنهجي شن حرب شعواء ومركزة وعلنية على الهوية الوطنية الارترية وعلى الوحدة الوطنية للشعب الإرتري وعلى شرعية ترسخ النزعة الوطنية الإرترية، وبالاجمال استهدف الوياني بالمطلق وجود دولة إرترية ذات سيادة في حد ذاته. وفي هذا السياق، يؤكد الدكتور قيري هويت تسفا قريس بصفته باحثًا قانونيًا بارزًا على ما يلي:

"... أي ادعاء لملكية جزء من ساحل البحر الأحمر الإرتري أو ملكية ميناء عصب هو مس مباشر بسيادة إرتريا وسلامة وحدة أراضيها. وبروز إرتريا في عام 1993 كدولة مستقلة ذات سيادة لديها حدود معترف بها دوليًا قد وضع حدًا قانونيًا نهائيًا لأي مطالبات بضم ارتريا (أو أي أجزاء منها) استنادا إلى مزاعم بوجود روابط تاريخية أو أوجه تشابه أخرى."

لذا فقد حان الوقت لأن يقف نشطاء المعارضة الإرترية صفًا واحدًا للدفاع عن سيادة إرتريا ووحدة ترابها الوطني وان يسعوا للخروج من الحلقة المفرغة لمسلسل الاستقطاب والتشردم الذي لا تزال تدور حوله سياسات معارضة الشتات، وان يعثروا على بوصلتهم ويركزوا جهودهم على المهمة الملحة المتمثلة في إقامة نظام ديمقراطي جديد في ارتريا. كما انه يجب على العديد من المجموعات ووسائل الإعلام التراجع عن تجاوز الخطوط الأحمر والتوقف عن أن يكونوا أدوات للقوى الأجنبية المعادية لسيادة دولة إرتريا ووحدة أراضيها وأن يتوقفوا عن العمل كمرتزقة وطابور خامس بحجة معارضة النظام الاستبدادي. كما على هؤلاء أن يَؤزوا ويتقبلوا بأن التغيير في إرتريا هو شأن إرتري داخلي وأنه يتولد من الداخل وأن مصير إرتريا يتقرر بأيدي أبناء الشعب الإرتري وحدهم.

من ناحية أخرى، ينبغي التذكير بأن المعارضة السياسية الحقيقية تدور حول الدعوة إلى رؤية بديلة يدعمها برنامج بديل لإقامة نظام افضل. تلك الرؤية التي تحقق الأمل والحرية والعدالة والازدهار للشعب الإرتري. وذلك البرنامج الذي يسعى لبناء حكومة علمانية محورها المواطن وانشاء نظام حكم تشاركي شفاف وديمقراطي وخاضع للمساءلة ويعمل في نفس الوقت على إنعاش الاقتصاد الوطني وبناء الرأسمال البشري لإرتريا، الى جانب صونه للوحدة الوطنية والوئام الاجتماعي وحفزه على التعايش السلمي والتعاون المتبادل مع جيراننا.

دعونا إذن نسعى ونركز جهودنا من اجل القضاء على هذا النظام الحاقق ونظام حكمه الفاسد ونعمل على توحيد جهودنا وتعزيز قدرات شعبنا في الداخل والخارج ونسعى لإيجاد التحام وطني واعى للمساعدة في تعجيل التغيير المستقل والانتقال السلس لإقامة نظام دستوري يضمن الحقوق والحريات الأساسية وتحقيق الازدهار لمواطنينا.

إن منتدى إرتريا 2022م الذي يجمعنا اليوم هنا يهدف إلى تعزيز تضامننا من اجل السعي لتحقيق انتقال سلس. وسيركز هذا المنتدى على خمس مواضيع مترابطة في خمسة مجموعات نقاش، وهي:

المجموعة 1. الجيوبوليتيك :- ديناميكيات الصراع الإقليمي وصون سيادة إرتريا ووحدة ترابها الوطني

1.1 المعالجة الموضوعية لديناميكيات الصراع في منطقة القرن الافريقي.

1.2 صون سيادة إرتريا ووحدة ترابها الوطني.

المجموعة 2. التغيير من الداخل :- تعزيز قدرات شعبنا في الداخل من اجل الانتقال السلس نحو التحول الديمقراطي

2.1 تعزيز قدرات شعبنا في الداخل من اجل الانتقال السلس نحو التحول الديمقراطي.

2.2 التقدم بخطى ثابتة نحو تحقيق التغيير والانتقال الديمقراطي.

المجموعة 3. المصالحة :- التغلب على واقع الانقسامات والاستقطاب والتشردم في الشتات الارتري

3.1 تحديد الأسباب الكامنة وراء ذلك.

3.2 البحث عن علاجات عملية وفعالة.

المجموعة 4. الرؤية البديلة:- بناء أرضية مشتركة على أساس رؤية مشتركة لإرتريا ديمقراطية وعادلة.

4.1 بناء أرضية مشتركة على أساس رؤية مشتركة للحكم الديمقراطي

4.2 الكفاح من أجل العدالة كأساس للتلاحم الواعي بين الشتات الإرتري

المجموعة 5. توحيد الصف :- بناء التحالفات الواعية لتعجيل التغيير والانتقال الديمقراطي

5.1 التلاحم في النشاط السياسي.

5.2 التلاحم في العمل الإعلامي.

في الأخير احب ان أوضح ان كل مجموعة نقاش تتألف من شخص يدير النقاش وشخصين اخرين يقدمان مواضيع النقاش، يلي ذلك نقاش مفتوح. أتمنى لنا جميعاً ان نعقد منتدى ناجح يخرج بنتائج مثمرة.

المجد والخلود لشهدائنا!

عاشت دولة إرتريا المستقلة ذات السيادة!

ليبارك المولى العلي إرتريا وشعبها!

شكرا لحسن انصاتكم